

افتتاح متحف الري بالعاصمة الجديدة وسط الفقر المائي وأسئلة إتاحة الوثائق ومصير النيل



الثلاثاء 4 أغسطس 2026 06:00 م

افتتحت وزارة الموارد المائية والري، الثلاثاء 4 أغسطس 2026، متحف الري بمقرها في العاصمة الجديدة، بحضور 4 وزراء ومسؤولين وممثلين دوليين، لتوثيق تاريخ إدارة المياه في مصر، بينما قدمت الحكومة الافتتاح بوصفه حفلاً للذاكرة المؤسسية من دون أن تتضمن بيانات المناسبة المنشورة قيمة موازنة المشروع أو قواعد إتاحة وثائقه للباحثين.

جاء الافتتاح في وقت تواجه فيه مصر ضغوطاً مائية متزايدة مرتبطة بتراجع تدفقات النيل ومخاطر الجفاف واستمرار أزمة سد النهضة، وهو ما جعل الاحتفال بتاريخ الإدارة المائية منفصلاً عن أسئلة الحاضر، خصوصاً أن الكلمات الرسمية ركزت على الإنجاز المؤسسي ولم تعرض حساباً علنياً لنتائج السياسات الحالية أو إخفاقاتها.

ذاكرة مؤسسية تنتظر الإتاحة والمساءلة

وفي مستهل الجولة، شارك الفريق كامل الوزير وزير النقل، ومنال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة، وأسامة الأزهرى وزير الأوقاف، وأحمد غنيم الرئيس التنفيذي لهيئة المتحف المصري الكبير، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والجامعة الأمريكية بالقاهرة والسفارات وقيادات وزارة الري، في تفقد المقتنيات والوثائق المعروضة.

ووفق البيانات المنشورة، يضم متحف الري بالعاصمة الجديدة نحو 150 قطعة ووثيقة ومقتنى تاريخي، واستغرق إنشاؤه وتجهيزه قرابة عامين، كما توزعت المعروضات على 7 مناطق تشمل المخطوطات والأطالس والألبومات والأجهزة الهندسية والتراث التقني والأثاث الملكي والنماذج المجسمة وبانوراما السد العالي، مع شاشات تفاعلية ورموز تعريف رقمية.

ومن ناحية التوثيق، قال هاني سويلم إن المتحف يحفظ ذاكرة واحدة من أعرق مؤسسات الدولة، ويسجل جهود أجيال من العلماء والمهندسين والعاملين في إدارة الموارد المائية، كما اعتبر الذاكرة المؤسسية أصلاً استراتيجياً يساعد المؤسسات على تطوير أدائها والاستفادة من الخبرات المتراكمة في مواجهة تحديات المستقبل.

وعند مقارنة هذا الخطاب بموقف المؤرخ المصري خالد فهمي، تظهر فجوة واضحة بين حفظ الوثيقة وإتاحتها، إذ شدد فهمي سابقاً على أن الوثائق ملك للشعب وأن وظيفة المؤسسة العامة تشمل تمكين الباحثين والجمهور من الوصول إليها، لا تحويلها إلى مقتنيات محكومة بقيود إدارية وأمنية تعطل البحث وتمنع المساءلة التاريخية.

وعلى صعيد الإتاحة، أعلنت الوزارة أن المتحف مفتوح للزيارة طوال أيام الأسبوع أمام المواطنين والمهندسين وطلاب المدارس والجامعات، لكنها لم تنشر في بيانات الافتتاح قواعد الاطلاع العلمي على الوثائق الأصلية أو إمكان نسخها ورقمنتها، ولم توضح آلية طلب الباحثين للمواد المحفوظة أو حدود الحجب المفروضة عليها.

تاريخ هندسي يقابله حاضر من الفقر المائي

وفي المقابل، عرض المتحف خرائط ورسومات هندسية وأجهزة قياس مناسيب المياه ووثائق تخص القناطر والخزانات والمنشآت الكبرى، وقدمت الوزارة هذه المواد باعتبارها سجلاً لخبرة مصر في تنظيم النيل ودعم الزراعة والاقتصاد والمجتمع، غير أن العرض التاريخي لم يصاحبه كشف تفصيلي لمؤشرات كفاءة الإدارة المائية الراهنة.

كما ربط سويلم افتتاح متحف الري بالعاصمة الجديدة برؤية الجيل الثاني لمنظومة المياه، التي تقوم على التحديث الرقمي والابتكار والبحث العلمي وبناء القدرات، لكن البيانات الرسمية لم تحدد ما إذا كان المتحف سيصدر قواعد بيانات مفتوحة أو برامج بحثية دورية أو تقارير تكشف للناس أثر هذه السياسات على الحصة المائية والزراعة والخدمات

وبحسب أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة نادر نور الدين، فإن تكرار سنوات الجفاف يمثل التحدي الأخطر، وقد حذر في يوليو 2026 من احتمال انخفاض إيراد النيل الأزرق من نحو 50 مليار متر مكعب إلى ما بين 20 و25 مليارًا، وهو تحذير يجعل كفاءة الإدارة الحالية أهم من الاحتفاء المنفرد بتاريخها

ومع استمرار التحذيرات، تؤكد تصريحات نور الدين أن مصر دخلت بالفعل نطاق الفقر المائي وأن أي تراجع ممتد في التدفقات يضغط على الزراعة والغذاء وتكاليف التحلية وإعادة الاستخدام، ولذلك لا يكفي عرض أدوات القياس القديمة من دون نشر مؤشرات حديثة توضح الفاقد ونوعية المياه وحالة الترع وعدالة التوزيع بين المحافظات

لذلك بدا خطاب الوزارة عن تحسين جودة الحياة ناقصًا أمام غياب أرقام تشغيلية داخل مراسم الافتتاح، إذ لم تعرض الكلمات الرسمية تكلفة إنشاء متحف الري بالعاصمة الجديدة أو مصادر تمويله أو عدد الوثائق التي جرى ترميمها ورقمنتها، كما لم تحدد أهدافًا قابلة للقياس لزيادة الوعي المائي أو خدمة الباحثين

شبكة متاحف تتسع وأزمة النيل بلا حسم

وفي سياق توسيع الحضور المتحف، قال سويلم إن الوزارة تمتلك متحف الثورة ومتحف الطفل لعلوم المياه بالقناطر الخيرية والمتحف الثقافي الأفريقي بأسوان، كما أعلن التخطيط لإنشاء متحف جديد في هيئة المساحة المصرية، وهو توجه يوسع شبكة العرض التابعة للوزارة من دون نشر خطة موحدة للحوكمة والمحتوى والإتاحة والتكلفة

وإلى جانب ذلك، توزع الوزارة نشاطها المتحف بين متحف الثورة ومتحف الطفل لعلوم المياه بالقناطر الخيرية والمتحف الثقافي الأفريقي بأسوان ومتحف الري بالعاصمة الجديدة، غير أن تعدد المواقع لا يضمن معرفة عامة مستقلة ما لم تتاح الوثائق والبيانات وتخضع الرواية الرسمية للمراجعة العلمية المنتظمة

بينما يخدم أستاذ هندسة السدود محمد حافظ محور الأمن المائي في هذا السياق، فقد انتقد مسار إدارة ملف سد النهضة وقلل من جدوى التحركات الدبلوماسية المتأخرة، كما حذر من أن القرارات الأحادية عند المنبع تغير نمط جريان النيل وتزيد المخاطر التي تواجه مصر والسودان

أما حضور هذا الرأي داخل تقرير افتتاح المتحف فيكشف التناقض بين رواية رسمية تحتفي بقدرة الدولة التاريخية على ضبط المياه وبين ملف استراتيجي ظل بلا اتفاق قانوني ملزم، إذ لم يتضمن الافتتاح عرضًا لوثائق المفاوضات أو تقييمًا مستقلًا لقرارات العقد الماضي أو شرحًا للمواطنين عن بدائل المواجهة والتكيف

لاحقًا، وجه سويلم الشكر إلى المشاركين في إنشاء المتحف وتجميع مقتنياته وترميمها وإعداد محتواه، وأعرب عن تطلعه إلى تحويله إلى منارة للمعرفة ووجهة للباحثين والدارسين، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب جدولًا واضحًا للنشر الرقمي وفهرسًا عاجلًا للوثائق وسياسة وصول معلنة بدل الاكتفاء بالزيارة البصرية

أخيرًا، يوثق متحف الري بالعاصمة الجديدة جانبًا مهمًا من تاريخ الهندسة والإدارة في مصر، لكنه يفتح في اللحظة نفسها ملفًا أوسع عن حق المصريين في معرفة قرارات المياه الحالية، فالمتحف الذي يعرض الماضي لن يؤدي وظيفة عامة كاملة ما لم تكشف الحكومة وثائق الحاضر وتعلن تكاليفها ونتائجها وتحمل مسؤولية إخفاقاتها